الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
27 March 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد راندال (نائب الرئيس) ..... (الأرجنتين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-64471 (A)
0264471

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/57/5 (المجلدات الأول والثالث والرابع) و A/57/5/Add.1-9 و A/57/5/Add.10 و Corr.1 و A/57/5/Add.11 و Corr.1 و A/57/5/Add.12 و A/57/201 و A/57/416 و A/57/439)

١ - **السيد فاكي** (رئيس مجلس مراجعي الحسابات): عرض التقارير الـ ١٦ التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/57/5 (المجلدات الأول والثالث والرابع) و A/57/5/Add.1-9 و A/57/5/Add.10 و Corr.1 و A/57/5/Add.11 و Corr.1 و A/57/5/Add.12) فضلا عن الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في هذه التقارير (A/57/201)، واستهل كلامه مبديا بعض التعليقات على عمل مراجعي الحسابات الذي يتعرض منذ فترة إلى انتقادات شديدة على إثر سلسلة من حالات الإفلاس المدوية. وقال إنه يرى أن حالات الإفلاس هذه تعزى أساسا إلى أوجه نقص خطيرة وانعدام الشفافية في مستوى إدارة المؤسسات وكذلك إلى عدم استقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين.

٢ - وتابع قائلا إن المنظمات الدولية والإدارات الحكومية خالية عموما من هذه المشاكل إذا كانت إدارة الأموال العامة تخضع إلى رقابة صارمة بوجه خاص. وفضلا عن ذلك فإن انتماء مراجعي الحسابات الخارجيين إلى مؤسسات لا تستهدف الربح تساعد على ضمان استقلالهم، وهذا الجانب يجب المحافظة عليه في جميع الظروف. وأوضح أن الأمر يتعلق فضلا عن ذلك بأولويات مجلس مراجعي الحسابات الذي يحرص بوجه خاص على عدم الخلط بين المراجعة الخارجية وأنشطة المجلس وإبلاغ ملاحظاته كاملة. وقال إن مجلس مراجعي الحسابات سيواصل تعزيز عرض البيانات المالية بصورة عادلة وكاملة وبالتالي المساهمة في تعزيز الشفافية، ضمن ما تسمح به ولايته.

٣ - وأشار إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/57/439) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/57/416)، وقال إن الملاحظات بشأن تنفيذ توصيات المجلس عن الفترات المالية السابقة ترد في مرفق كل تقرير. وأضاف قائلا إن المجلس سيبذل جهده من أجل مواصلة تحسين نشر المعلومات الهامة بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

٤ - وذكر رئيس مجلس مراجعي الحسابات أنه تم عموما تحقيق تقدم في العديد من نواحي تطبيق هذه التوصيات إذ تم تنفيذ ١٢٢ توصية تنفيذا كاملا من مجموع ٢١٢ توصية، أي بنسبة ٥٨ في المائة، وأنه يجري تنفيذ ٧٩ توصية، أي ٣٧ في المائة، ولم تنفذ سوى ١١ توصية، أي ٥ في المائة فقط من المجموع. وأكد أن هناك خمس توصيات تتعلق بالفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ أو بفترات مالية سابقة لم تنفذ بعد.

٥ - واستطرد قائلا إن المجلس قدم آراء مشفوعة بملاحظات بشأن خمسة هيئات يجري بحثها، وهي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأوضح أن مجلس مراجعي الحسابات لم يدل برأيه بشأن البيانات المالية للهيئات المعنية غير أنه أكد على بعض المسائل المثيرة للقلق. وأولى هذه المسائل هي تدهور الحالة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي يشهد عليها العجز الذي سجله المكتب خلال السنتين

الماضيتين وانهيار مستوى الاحتياطي التشغيلي إلى خمسة ملايين دولار، أي بما يقل عن المبلغ الذي حدده مجلس الإدارة بـ ١٨ مليون دولار. وأوضح أنه إذا ظل المكتب عاجزا عن تحقيق أهدافه فإنه ربما يتعين عليه إنهاء أنشطته. ثم قال إن المكتب لم يكن، وقت مراجعة الحسابات، قد أعدَّ خطة للطوارئ لمواجهة مثل هذه الحالات في المستقبل. وتتعلق المسألة الثانية بالتنفيذ الوطني، الذي يشكل طريقة تنفيذ هامة للغاية بالنسبة للعديد من الهيئات إذ أنها تتطلب مبالغ كبيرة. وذكر أنه تم إحراز تقدم كبير غير أن وسائل الرقابة القائمة في هذا المجال لا تزال غير مرضية تماما. وزاد على ذلك قوله إن مجلس مراجعي الحسابات أشفع أيضا رأيه بتحفظات في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بهدف التأكيد على الجهود التي ينبغي بذلها. ولاحظ المجلس بصورة خاصة أن مراجعي الحسابات الداخليين أدلوا بعدد معين من الآراء المشفوعة بتحفظات غير أن الهيئات المعنية لم تقيم تأثير هذه التحفظات. وتتعلق المسألة الثالثة بالبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي لم يتمكن مجلس مراجعي الحسابات من الحصول على العناصر اللازمة التي يقتنع على أساسها بأن قيمة المعدات غير المستهلكة والبالغة ٤٤,٥ مليون دولار قيمة معقولة. وتتعلق المسألة الرابعة بانعدام الإجراءات الرامية إلى ضمان الوفاء بالالتزامات التي تتخذها المكاتب الخارجية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دون سهو ولا تأخير.

٦ - وفضلا عن ذلك أثار رئيس مجلس مراجعي الحسابات مشكلتين تتعلقان بعدد من المنظمات. وتتعلق أولى هاتين المشكلتين باستحقاقات نهاية الخدمة، وقال إن هذا الموضوع هام ويشغل بال المجلس. وبالفعل فإذا كانت المنظمات غير ملزمة برصد اعتمادات في إطار هذه الاستحقاقات إذ ارتفع حجم خصوم العديد منها: ١,٨ مليار دولار بالنسبة للأمم المتحدة، و ١٤٣ مليون دولار بالنسبة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، و ٢٢٨ مليون دولار بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و ١٩٦ مليون دولار بالنسبة لليونيسيف، و ٥٩ مليون دولار بالنسبة لصندوق الأمم للسكان، و ٣٩ مليون دولار بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وخلال الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولأول مرة، اعتمادا قدره ٥٤ مليون دولار لتغطية استحقاقات نهاية الخدمة، علما بأن قيمة الخصوم اللازمة لتغطية هذه الاستحقاقات تقدر بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار. أما فيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فقد سددت ما قدره ٢٧ مليون دولار في شكل استحقاقات نهاية الخدمة خلال الفترة قيد البحث غير أن الاعتمادات التي رصدتها لهذه الغاية لم تزد على ١٨ مليون دولار.

٧ - وقال إن المشكلة الثانية المشتركة بين القطاعات تتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأوضح أن هناك نظما عديدة يجري حاليا بحثها أو هي في طور التركيب في هيئات الأمم المتحدة، وذلك على حساب المعنيين الرئيسيين، على الرغم من أن هذه النظم تغطي المناطق الجغرافية نفسها، كما أن تشغيلها يخضع لقواعد ولوائح مماثلة وأن أهدافها العامة متطابقة. ولاحظ أيضا أن هناك مشاكل مشتركة تواجهها العديد من الهيئات مثل عدم وجود استراتيجية متوسطة الأجل لتطوير هذه التكنولوجيات أو انعدام أمن هذه النظم.

٨ - واستعرض رئيس مراجعي الحسابات بعد ذلك بعض الملاحظات الرئيسية الواردة في فرادى التقارير. ففيما يتعلق بالأمم المتحدة، لاحظ المجلس في تقريره (A/57/5، المجلد

الأول) أن طريقة حساب التبرعات المعلنة تختلف بحسب الصناديق الاستئمانية أو صناديق التعاون التقني، في مقر المنظمة وكذلك في بعض المكاتب الخارجية، وأن هناك ١٧ صندوقا استئمانيا، يبلغ مجموع احتياطيها ١٢ مليون دولار لا تعمل، وأن المخاطر ربما لم تحلل تحليلا منهجيا عند اقتناء البرامجيات الجديدة في إطار تنفيذ وظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أو عندما تقرر إدخال تغييرات كبيرة على أماكن العمل والمعدات والبرامجيات. وقال إنه يرى أن من المستصوب اتخاذ تدابير بهدف تعزيز المسؤولية والشفافية في إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة.

٩ - وفيما يتعلق بتقرير جامعة الأمم المتحدة (A/57/5، المجلد الرابع)، قال إن مجلس مراجعي الحسابات أكد أن السياسة التي تتبعها هذه المؤسسة المتمثلة في اعتبار التبرعات المستحقة منذ زمن طويل أرباحا وخسائر مطابقة لقواعد المحاسبة المتبعة في الأمم المتحدة، ولذلك فإنه يرفع التحفظ الذي أبدي بشأن الفترة المالية السابقة.

١٠ - وتابع قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات أكد في تقريره بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/57/5/Add.1) أن مجموع النفقات في إطار الصناديق التي يديرها البرنامج (وأهمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) قد تجاوز مجموع الإيرادات بمبلغ ٢٤ مليون دولار وأن ١٣ صندوقا من الصناديق الاستئمانية التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبالغ عددها ٢٨١ صندوقا سجّلت عجزا وأن مجموع العجز بلغ ٢,٧ من ملايين الدولارات.

١١ - ثم عرض إلى تقرير اليونيسيف (A/57/5/Add.2) فقال إن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن صافي مبلغ الإيرادات الإجمالية لشعبة القطاع الخاص بلغ ٣٢٤ مليون دولار أي بعجز قدره ٩٣ مليون دولار مقارنة بالهدف المرسوم لها. وأعرب عن ارتياحه لارتفاع معدل تنفيذ برامج الصندوق من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠٠١، وأعرب عن استيائه لأن نسبة النفقات خلال الربع السنة الأخير بلغ ٤٠ في المائة ولأن حساب المساعدة النقدية للشركاء التنفيذيين لا تزال تواجه بعض المشاكل.

١٢ - وفيما يتعلق بالتقرير بشأن الأونروا (A/57/5/Add.3)، قال إن المجلس ذكر أنه لم يحصل على ضمانات كافية فيما يتعلق بمدى معقولية قيمة المعدات غير المستهلكة العائدة إلى مكتبين ميدانيين. ولاحظ فضلا عن ذلك أنه خلافا لأحكام اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، فرضت إدارتان ضريبيتان على مكتب الأونروا ضرائب مباشرة ورسوما جمركية بلغ مجموعها نحو ٢٧ مليون دولار وأنه لم يسترد منها حتى اليوم سوى ٠٠٠ ١٨٥ دولار.

١٣ - وفي التقرير عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/57/5/Add.5)، قال إن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن الالتزامات غير المسددة المشار إليها في البيانات المالية (٧٤ مليون دولار) لم تحتسب في دفتر الأستاذ وأنها تمثل فقط الفرق بين النفقات المأذون بها والدفوعات، وبالتالي فإن البيانات المالية لا تمثل في هذا الصدد سوى تقدير لنفقات المفوضية في السنة قيد النظر، وليس قيمتها الفعلية. وأكد أيضا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر الصرف الناشئة عن الاشتراكات المعلنة بنقود أخرى غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية وأن الخسائر الناشئة عن سعر الصرف المسجلة في البيانات المالية لعام ٢٠٠١ قد بلغت ١٢,٤ مليون دولار. وأخيرا وعلى عكس ما تنص عليه أحكام النظام الأساسي للمفوضية، فإن الأمم المتحدة لم تمول في عام ٢٠٠١ سوى ٣٧ في المائة من النفقات الإدارية.

١٤ - ومضى قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/57/5/Add.6) أن أرصدة دائنة يعود تاريخها إلى الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وتبلغ قيمتها ٢ ٢٩٠ ٠٠٠ دولار لم تكن احتسبت بعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها وأن رصيد الاحتياطي المالي بلغ ١٠ ملايين دولار أي نصف المبلغ المأذون به.

١٥ - وذكر أنه يتبين من التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان (A/57/5/Add.7) أن نفقات بعض المشاريع من العينة قيد البحث، قد تجاوزت المبالغ المخصصة مما نشأ عنه عجز بلغ مجموعه ١,٨ مليون دولار.

١٦ - وفيما يتعلق بالتقرير عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (A/57/5/Add.9)، قال إن المجلس لاحظ أن النفقات على مستوى الصناديق الاستئمانية تجاوزت الإيرادات بمبلغ ١١,٨ مليون دولار، مما أدى إلى انخفاض الرصيد إلى ٩,٨ ملايين دولار، وأن المبلغ المخصص للمشاريع غير الممولة قد بلغ ٦٧,٩ مليون دولار. وفضلا عن ذلك ذكر أن هناك حسابا مصرفيا مفتوحا في إحدى البلدان لم يشر إليه في حسابات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في حين أن المعاملات المالية لهذا الحساب بلغت قيمتها نحو ٢٥ مليون دولار وأن رصيد نهاية السنة هو الذي قُيد فقط في دفتر الأستاذ.

١٧ - وزاد على ذلك قوله إن من الملاحظات الرئيسية الواردة في التقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/57/5/Add.10) أن أكد مجلس مراجعي الحسابات أن مستوى التنفيذ الفعلي للمشاريع خلال الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان أقل من التوقعات بنسبة ١٩ في المائة تقريبا وأن نظام عبء العمل لكل اختصاصي في إدارة المشاريع لم يعد يسمح للمكتب بحساب ومراقبة تكاليف تنفيذ كل مشروع بدقة.

١٨ - وعرض إلى تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/57/9) فقال إنه يتضمن ملاحظة مفادها أن الاشتراكات التي تسجل في نهاية السنة على أساس المبادئ التراكمية تعتبر أصولا وليس إيرادات وتسوى في آخر السنة ذلك أن الفوائد التي ينبغي سدادها في حالة تأخر الدفع ليست مقدرة بدقة. وذكر أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ فضلا عن ذلك أن دائرة إدارة الاستثمارات لا تطبق نظاما مناسبا للمحاسبة الداخلية.

١٩ - وأخيرا عرض رئيس مجلس مراجعي الحسابات إلى التقارير المتعلقة بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا (A/57/5/Add.11) ويوغوسلافيا السابقة (A/57/5/Add.12) واللذين يتبين منهما أن المبالغ التي أنفقت في إطار المساعدة القضائية خلال الفترة المالية بلغت ٢٣ مليون دولار بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (أي ما يقرب من ضعف المبلغ المخصص) و ٢٣ مليون دولار أيضا بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأوضح كذلك أن نظام المساعدة القضائية في المحكمتين لا يسمح بممارسة رقابة كافية على النفقات المخصصة لمحامي الدفاع مما يزيد من مخاطر اقتسام الأتعاب. وأخيرا لم تعتمد أي من المحكمتين استراتيجية إنجاز واضحة وقت مراجعة الحسابات.

٢٠ - وقال السيد فاكي في ختام بيانه إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات كفالة متابعة تنفيذ توصياتها، لا سيما في حالة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والهيئات التي أشفع المجلس تقاريرها مراجعة حساباتها بتحفظات، وهذا ما سيسعى المجلس إلى القيام به. وأبدى الرئيس في نهاية كلامه ملاحظة إيجابية إذ أعرب عن ارتياحه لإغلاق عدد من المشاريع غير

الناشطة وللتحسينات التي تحققت في مجال رقابة المشاريع التي تنفذها الكيانات الوطنية.

٢١ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/57/416)، المقدم عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢١٦/٤٨ باء ووفقا للقرار ٢٠٤/٥٠ ألف الصادرين عن الجمعية العامة، يتطرق لعدد من الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن مسائل مختلفة تتراوح بين سير عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والصناديق الاستئمانية، والتبرعات المعلنة ووضع مختلف آليات الرقابة الداخلية.

٢٢ - وأضاف أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يولي أهمية كبيرة لمسائل الإدارة المتعلقة بكفاءة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ويشدد على ضرورة وضع خطة استراتيجية متماسكة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما اعتماد إجراءات لمتابعة التنفيذ وإدارة القدرات؛ ودراسة الربط بين نظام مراقبة تجهيز العمليات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وتحويل البيانات الموحدة إلى نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق؛ ووضع خطة شاملة لاستعادة قدرة نظام المعلومات الإدارية المتكامل على العمل في حالات الأعطال الكبرى.

٢٣ - وأردف قائلا إن الإدارة تواصل، حرصا منها على وضع نظام معلومات إدارية متكامل يتسم بالكفاءة، إعطاء الأولوية لتحسين النظام القائم في حدود ما تسمح به الميزانية. وتجري في هذا الصدد مشاورات بين مختلف الإدارات والمكاتب من أجل وضع خطة شاملة من شأنها ليس الإجابة عن شواغل المجلس فحسب، بل الاستجابة أيضا لاحتياجات الأجهزة التابعة للنظام على وجه الخصوص.

٢٤ - وأشار إلى أن الإدارة توافق على معظم توصيات المجلس وتعمل على تنفيذها، وأن تقرير الأمين العام أعِد استنادا إلى افتراض أن الجمعية العامة ستوافق في دورتها الحالية على توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن البيانات المالية. وحرص أيضا على التذكير بما يكتسيه تنفيذ مجموع هذه التوصيات في حينها من أهمية قصوى، وأعرب عن تأييده لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي يعتبر تقرير الأمين العام مهما بهذا الشأن.

٢٥ - ولاحظ أنه ينبغي إجراء مشاورات موسعة مع المكاتب المعنية في غضون فترات زمنية قصيرة جدا من أجل إعداد التقرير المعني، وأشار إلى أن الأمانة العامة لن تدخر جهدا بغية الإسراع بجمع المعلومات من جميع المصادر ذات الصلة حتى تمكن اللجنة الاستشارية والجمعية العامة من النظر في تقرير الأمين العام في غضون الآجال المحددة. وسيواصل موظفون كبار متابعة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، وسيبلغون مجلس مراجعي الحسابات بما يحرزونه من تقدم أو ما يواجهونه من صعوبات.

٢٦ - وذكر أن الإدارة أحاطت كذلك علما بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ١١ من تقريرها (A/57/439)، ولا سيما طلب تقديم تقارير أكثر إيجازا وعدم إيراد التدابير المتخذة أو المقترحة التي أبلِغ بها المجلس والمذكورة فعلا في التقارير المقدمة إلى الجمعية. وذكّر وكيل الأمين العام كذلك بأن تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بالصناديق والبرامج في حينها يقع على عاتق الرؤساء التنفيذيين، الذين سيكونون ممثلين خلال مناقشات اللجنة الخامسة بشأن الموضوع. غير أن الأمانة العامة ستكون حريصة، كما هو دأبها حتى الآن، على تنفيذ التوصيات في إطار متابعة السلطات المفوضة للصناديق والبرامج.

٢٧ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة (A/57/439) عن تقارير مجلس مراجعي الحسابات، فوجه الانتباه إلى أن التأخر في نشر هذه التقارير والتقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لا يزال موضع انشغال بالغ.

٢٨ - وذكّر بأن مجلس مراجعي الحسابات يدرس من حين إلى آخر تكاليف مراجعة الحسابات فضلا عن أتعاب المراجعين. وقد طلبت اللجنة إلى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ١٣ من تقريرها أن يقدم إليها معلومات عن نفقات مراجعة الحسابات وعن مدى الاستعانة على النفقات بدعم مالي مقدم من المؤسسات الوطنية التي ينتمي إليها المراجعون.

٢٩ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات، بعد إبداء رأيه المشفوع بملاحظات فيما يتعلق بخمس مؤسسات، متابعة تنفيذ توصياته بهذا الشأن. كما طلبت إليه إبلاغها، في إطار تقاريره المقبلة، عن مدى تنفيذ التوصيات العديدة التي قدمها مراجعو الحسابات، ولا سيما ما يتعلق بإيجاد حلول للمشاكل التي كانت الدافع وراء تقديم ملاحظات المجلس. وقد تلقت اللجنة الاستشارية من اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات مذكرة تفسيرية بشأن مختلف أنواع الآراء المتعلقة بمراجعة الحسابات، أدرجت في مرفق تقرير اللجنة الاستشارية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، أشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ١٦ من تقريرها بأن تُراجع إيرادات لجنة التعويضات ونفقاتها بشكل منفصل، وأن يخصص لها مجلس مراجعي الحسابات تقريرا مستقلا يعرض على نظر مجلس إدارة لجنة التعويضات.

٣١ - وبخصوص التدابير الرامية إلى تقليص عدد البيانات والجداول المالية، طلبت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٧ من تقريرها، أن تنفذ الأمم المتحدة التدابير المعنية مع إفساح وقت كاف لتمكين مراجعي الحسابات من مراجعة البيانات والجداول المالية المنقحة المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ودون انتظار انتهاء الصناديق والبرامج من القيام بعمليات مماثلة.

٣٢ - وذكر أن اللجنة الاستشارية أبدت، في الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ من تقريرها، ملاحظات بشأن تقارير مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ، ولا سيما بشأن نظام المساعدة القضائية والمشاكل المتعلقة بإصدار الوثائق والخدمات اللغوية. وأعلنت اللجنة الاستشارية كذلك نيتها تناول المسألة عند نظرها في ميزانية المحكمتين.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية أبدت، في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ من تقريرها، بعض الملاحظات بشأن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. كما أثنت على مجلس مراجعي الحسابات لمراجعته تنفيذَ عمليات من بينها مسائل المحاسبة ذات الصلة ومراقبة الموارد من قبل الشركاء التنفيذيين.

٣٤ - **السيد كريستيانسن** (الدانمرك): تكلّم باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا)، والبلدان المنتسبة الأخرى (تركيا، وقبرص، ومالطة) فضلا عن النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة للمراجعة الخارجية للحسابات ويتوقّع من مراجعي الحسابات أن يقدموا تقارير ذات جودة فائقة. ومن ثم فالاتحاد يأسف، حسبما ذكر، لتأخر تقديم هذه التقارير المفصلة والكاملة مما تعذر معه

إيلاؤها الاهتمام الذي تستحقه. وأضاف أنه قد سجلت، فضلا عن ذلك، بعض المشاكل الخطيرة التي تتصل بترجمة بعض المصطلحات الفنية من اللغة الانكليزية إلى اللغات الرسمية الأخرى في الأمم المتحدة. وقال إن الاتحاد يؤيد تماما الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهذا الشأن ويرجو من الأمانة العامة أن تعمل على احترام المواعيد وعلى كفالة جودة ترجمة تلك التقارير في المستقبل.

٣٥ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح ما أُحرز من تقدّم في تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمها المجلس وما أبداه مديرو البرامج من عزم على تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الحالية. وقال إن الاتحاد يدعو الأمانة العامة إلى اتخاذ تدابير من أجل تنفيذ التوصيات التي لم تُنفَّذ قط أو التوصيات التي يرجع تاريخها إلى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أو إلى فترات سابقة. وأضاف أن الاتحاد يرجو، من ناحية أخرى، أن يشرح مديرو البرامج بالتفصيل الأسباب التي حالت دون مراعاتهم لتلك التوصيات. وهو يتطلّع باهتمام إلى توجيهات اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات بشأن وضع معايير تسمح بتقييم نتائج تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٣٦ - ومضى قائلا إن تقارير مراجعي الحسابات أداة قيِّمة تتأكّد الدول الأعضاء بواسطتها من احترام القواعد والنظم المالية الجاري العمل بها في الأمم المتحدة. وقال إن الاتحاد الأوروبي، يرحب بعدم وجود أي تحفظات في التقارير المعروضة في عام ٢٠٠٢، ويلاحظ أن رأي المجلس مشفوع بملاحظات تتعلق بخمس هيئات. وأضاف أن الاتحاد يحيط علما أيضا بالشواغل التي أعرب عنها المجلس فيما يتعلق برصد نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت بند التنفيذ الوطني، ويأمل في أن تعمل مجالس إدارة تلك الهيئات على إيلاء الأولوية لتحسين الوضع. أما المواضيع الأخرى التي تبعث على الانشغال فهي تتصل، حسبما ذكر، بعدم الصرامة في إدارة الموجودات ومراقبتها، وبعدم مراعاة الاستحقاقات المدفوعة عند نهاية الخدمة وبتدهور الحالة المالية لبعض الصناديق، بما في ذلك أرصدتها الاحتياطية، وبالعدد الكبير من الصناديق الاستئمانية غير العاملة أو التي لا جدوى منها. وقال في هذا الصدد إن الاتحاد الأوروبي يؤكد على ضرورة توخي مزيد من الصرامة في الإدارة من أجل استعادة الثقة وتزويد هيئات المنظومة بدعامة مالية أشد صلابة. وتحقيقا لهذا الغرض، قد يتطلب الأمر إعادة النظر في الأولويات وفي تخصيص الموارد ومساءلة المسؤولين عن أساليب إداراتهم.

٣٧ - وقال إن الموجز المقتضب الوارد في الوثيقة A/57/201 له أهمية خاصة حيث أنه يبرز عددا من المشاكل المشتركة بين كثير من المنظمات ويقترح إدخال بعض التحسينات من أجل حلّ تلك المشاكل. ففي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تسنَّى للمجلس من خلال الدراسة الشاملة التي أجراها طرح مقترحات مفيدة وبنَّاءة بشأن استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق. وأضاف أنه اقتناعا من الاتحاد الأوروبي بضرورة أن تقوم الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة ببذل جهد منسق في هذا المجال، فهو يؤيد تماما تلك المقترحات. ويأمل أن يأخذ الأمين العام في الاعتبار تلك التوصيات عندما يقوم بإعداد استراتيجيته المنقحة بهذا الخصوص التي من المقرر أن تبحثها اللجنة في وقت لاحق من هذه الدورة.

٣٨ - ومضى قائلا إن الملاحظات التي أبداها المجلس بشأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وبشأن مسائل الموظفين والأدبيات المهنية، وبخاصة بشأن حالات تأخر التعيين وما لوحظ من مخالفات في مجال توظيف الخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين كلها ملاحظات مفيدة للغاية. وأعرب عن

أمل الاتحاد الأوروبي أن تسفر الإصلاحات الجارية في مجال إدارة الموارد البشرية عن تحسينات في هذا المجال.

٣٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتساءل عن جدوى قيام اللجنة ببحث التقارير الخاصة بالصناديق والبرامج التي لا تخضع ميزانياتها إلى موافقة الجمعية العامة، لاسيما أن هذه التقارير تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وكلٌّ مجلس من مجالس الإدارة المختصة. وأضاف أن هذا المثال يكشف، في رأي الاتحاد الأوروبي، عن وجود مشكلة أهم تتمثل في تنظيم المسؤوليات على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، يطالب الاتحاد بإجراء دراسة للإجراءات والهياكل والمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة.

٤٠ - ومضى قائلا إنه في نفس السياق تندرج الملاحظات التي أبداها المجلس بشأن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. وقد عرض المجلس عددا من التوصيات الهامة المتصلة بإدارة تلك الهيئة، وقال إنه مما يسرّ الاتحاد الأوروبي ما لاحظه من قيام الهيئة المذكورة باتخاذ تدابير لتنفيذ تلك التوصيات. وأعرب أيضا عن تأييد الاتحاد للاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي مؤداها أنه ينبغي للجنة التعويضات أن تقدم بياناتها وجداولها المالية مباشرة إلى مجلس إدارتها.

٤١ - وفيما يتعلق بالتقارير المخصصة لمختلف الهيئات وفي المقام الأول منظمة الأمم المتحدة، قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالاستعراض الذي قام به المجلس للخدمات المشتركة بين المنظمات في مختلف مراكز العمل. وأضاف أنه يؤيد آراء المجلس القائلة بوجوب أن تبرم المنظمات المقدِّمة للخدمات مذكرات تفاهم واضحة ومفصّلة مع الكيانات التي تتلقى تلك الخدمات، ومضى قائلا إن الاتحاد يحيط علما بالتوصية بضرورة تكليف مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإدراة الصناديق الاستئمانية للهيئات التي يوجد مقرها في جنيف.

وفي إشارة إلى أن المراقب المالي يبحث حاليا هذه المسألة، قال إن الاتحاد الأوروبي يود الاطلاع على ردود الفعل الأولى إزاء هذا الاقتراح.

٤٢ - واستطرد قائلا إن الاتحاد يحيط علما مع الاهتمام بأنّ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية يطبّق شرط إنهاء التمويل. ونوه بما يوحي به هذا الإجراء من صرامة، وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع المجلس فيما يراه من ضرورة أن يقوم الصندوق بتنقيح معايير تطبيق هذا الشرط على المشاريع التي يتطلب إعدادها فترات زمنية أطول.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة السُلف التي يقدّمها الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، قال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع المجلس فيما لاحظه من أن بيان السُلف المقدمة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٨ يفتقر إلى الوضوح. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يود الحصول على معلومات إضافية عن السُلف التي حصل عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ما يربو على سنتين و لم تسدد بعد. وأعرب عن قلق الاتحاد إزاء المشاكل الملموسة التي واجهتها بعض البلدان المستفيدة بسبب حالات التأخير التي شهدتها عملية تحويل الأموال، وقال إنه يعتزم تناول هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أشار إلى أنهما قامتا أساسا بتنفيذ التوصيات السابقة للمجلس وأعرب عن انشغال الاتحاد إزاء عدم التحكم الواضح في ميزانيتهما وإزاء الثغرات التي تبعث على القلق والتي سجلت في عديد من المجالات. وقال إن الاتحاد يتفق مع المجلس في وجهات نظره القائلة بضرورة اعتماد معايير تسمح بتقييم الوضع المالي للمتّهمين، وبتحديد مستوى الدخل الذي يستطيع المتّهمون في إطاره الحصول على المساعدة القضائية، وبتنظيم التّصرف في الأتعاب. وأضاف أنه يشق على الاتحاد التسليم بأن النظام

الأساسي للموظفين في كل من المحكمتين ما زالت به ثغرات تسمح للمحامين بتوظيف أعضاء سابقين في المحكمة أو أفراد من أقرباء المتهمين. إلا أنه أعرب عن ترحيب الاتحاد بالتدابير التي اتخذت من أجل وضع مدونات قواعد سلوك للمحامين وإنشاء هيئة للمحامين لها سلطات تأديبية.

٤٥ - وأعرب عن انشغال الاتحاد إزاء غياب الضوابط الواضحة في مجال ترجمة الوثائق التي لا يستخدم ٩٥ في المائة منها في بعض الحالات، وفي مجال استدعاء الشهود الذين تكون تكاليف سفرهم باهظة جدا. وقال إن الاتحاد يحيط علما مع القلق بالمبالغ المالية الكبيرة التي سجلت كأرباح وكخسائر دون تقديم توضيحات بشأنها. وأضاف أن الاتحاد يتوقع من المحكمتين أن تتوخيا الانضباط في الميزانية والصرامة في تصريف الشؤون الإدارية وهو ما لا يتجلى، فيما يبدو، في كثير من المجالات. وقال إن الاتحاد يعتزم إثارة هذه القضايا مجددا في وقت لاحق من هذه الدورة واقتراح تدابير لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة.

٤٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد يلاحظ بارتياح أن التقرير المخصص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يكن مشفوعا بتحفظات على غرار السنوات السابقة، بيد أنه أعرب عن انشغاله إزاء عدد الأسئلة التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات وبخاصة فيما يتعلق بقيمة المعدات غير المستهلكة، أو بعدم مراعاة استحقاقات نهاية الخدمة، أو بالمشاكل المتعلقة بتكاليف التنفيذ الوطني التي كشفت عن ثغرات هامة في إدارة البرامج. وقال إن الاتحاد يأمل أن يتّخذ مديرو البرامج إجراءات عاجلة لمعالجة تلك المشاكل.

٤٧ - وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق أن المنظمة تكبدت جزءا كبيرا جدا من نفقاتها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، بل وخلال الشهر الأخير منها. وأضاف أن الاتحاد يرى، شأنه في ذلك شأن المجلس، أن هذا الأسلوب في العمل يكشف لا محالة عن أوجه قصور على مستوى تنفيذ البرامج وتخطيط المشتريات، وأعرب عن أمله في أن تقوم المنظمة بإعادة النظر في ممارساتها بهذا الشأن. وقال، من ناحية أخرى، إن الاتحاد يودّ أن يطّلع على وجهة نظر المجلس بشأن اتساع نطاق هذه الظاهرة داخل هيئات الأمم المتحدة الأخرى وبشأن الوسائل اللازمة لمواجهتها.

٤٨ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أنه لم يجر تنفيذ توصية يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٩ وتتعلّق بمشتريات صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف أنه نظرا للزيادة الحاصلة في حجم مشتريات الصندوق خلال السنة المنقضية، يعرب الاتحاد عن أمله في أن يتمّ إيلاء أولوية فائقة لوضع نظام لتسجيل وتقييم أداء الموردين.

٤٩ - وفيما يتعلّق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قال إن الاتحاد يساوره قلق بالغ إزاء ما تضمّنه رأي مجلس مراجعي الحسابات من ملاحظات عن الوضع المالي للمكتب وعن مدى قدرته على تغطية العجز من احتياطيه التشغيلي. وأردف قائلا إن الاتحاد يرحب بما قام به المكتب من وضع خطّة للطوارئ تحسبا لأي حالة قد يهبط فيها مستوى هذا الاحتياطي دون مليوني دولار. بيد أن التدابير المعلنة في الخطة، مثل زيادة التعريفات بالنسبة لكثير من العملاء تتسم، حسبما ذكر، بطابع هيكلي وينبغي تنفيذها دون تأخير لأنّ النفقات الإدارية المتجددة، على وجه الخصوص، قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة خلال فترة السنتين السابقة فيما تقلّصت الإيرادات. وقال إن الاستعراض المزمع إجراؤه في بداية عام ٢٠٠٣ سيشكّل، في رأي الاتحاد، خطوة أولى نحو تحديد التوجيهات المقبلة فيما يتعلق بالمكتب.

٥٠ - ومضى قائلا إن الاتحاد، إذ يحيط علما بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الموارد

الموضوعة تحت تصرف مراجعي الحسابات من أجل الاضطلاع بمهامهم، فهو يرى أنهم يؤدون عملا بالغ الأهمية يجب أن يحظى بالتمويل المناسب. وأضاف أنه يجدر بمجلس مراجعي الحسابات أن يطلب الحصول على موارد لتمويل جوانب خاصة من عمله، من قبيل استعراض نظام المساعدة القضائية بالمحكمتين، وبرنامج الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الإصلاح المحتمل في مجال تنظيم المسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - **السيد هام** (جمهورية كوريا): أكد ما يوليه وفده من أهمية كبيرة لتقارير مجلس مراجعي الحسابات، التي تقدم لمحة شاملة عن الحالة المالية لمؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتشكل تلك التقارير أداة مهمة في تسيير الأعمال بالنسبة للدول الأعضاء، بحيث تمكنها من متابعة وتقييم النتائج المالية والمسؤوليات المضطلع بها في هذا الشأن على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قال إن الوفد الكوري يشدد على أهمية تقديم التقارير في حينها. ولاحظ أن الوثائق المقدمة جيدة النوعية وتتناول طائفة واسعة من المواضيع، وذكر أن وفده يرحب بالطابع العملي الملموس الذي تكتسيه التوصيات.

٥٢ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قال إن وفده أحاط علما بملاحظة المجلس، ومفادها أن عدة مؤسسات من الأمم المتحدة ليست لديها استراتيجية متوسطة الأجل أو خطة مناسبة فيما يتعلق بالمشتريات أو الهياكل الأساسية في هذا المجال. كما ينعدم التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بتخطيط الهياكل الأساسية في مجال المعلوماتية، مما يؤدي إلى ازدواجية العمل ومشاكل التواؤم بين نظم قواعد البيانات. وتبعا لذلك، من الضروري تحسين التنسيق بين تلك المؤسسات.

٥٣ - وفيما يتعلق بنظام المساعدة القضائية في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أشار إلى أن وفده يأمل في تعزيز ضبط تكاليف محامي الدفاع، بغية الحد من إمكانيات اقتسام الأتعاب. كما يؤيد وفده رأي المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بألا بد من مراجعة الحد الأقصى المحدد لمنح المساعدة القضائية ووضع توجيهات بسيطة وملموسة لتقييم حالة المتهمين المالية.

٥٤ - واستطرد قائلا إن الوفد الكوري لا يزال منشغلا إزاء نفقات التنفيذ الوطني، وأعرب عن أسف الوفد حيال إرفاق رأي مراجعي الحسابات بملاحظات متعلقة بثلاث مؤسسات نظرا لانعدام الضبط الداخلي لهذا النوع من النفقات. وحتى يمكن الحصول على شهادات مراجعة الحسابات المطلوبة من الشركاء التنفيذيين، ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير التصحيحية وإعداد مجموعة من الوثائق بشأن نفقات التنفيذ الوطني، تتسم بالمصداقية ويمكن التحقق منها.

٥٥ - وأعرب عن قلق وفده إزاء تدهور الحالة المالية للعديد من المؤسسات، وكذلك تأييده لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومفادها أن تلك المؤسسات ينبغي أن تبذل المزيد من الجهود لزيادة إيراداتها وضبط نفقاتها بصورة أفضل. وطلب إبلاغ وفده بأي تدابير تتخذها الأمانة العامة تنفيذا لتوصيات المجلس، حتى تُكفل الاستمرارية المالية لمكتب خدمات المشاريع.

٥٦ - وأشار إلى تأكيد وفده على أن تحسين الإدارة المالية والمساءلة ينبغي أن يكونا ضمن أولويات مؤسسات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ جميع توصيات المجلس بأسرع وقت ممكن. وقال إن وفده منشغل إزاء عدم تنفيذ مؤسسات معينة لتوصيات سابقة حتى الآن، وإنه يدعو تلك المؤسسات إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لكفالة التنفيذ، ويحرص، في الختام، على إبراز مسؤوليات مديري البرامج

والتزاماتهم. إذ لا بد من استخدام الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة بأقصى قدر من الكفاءة. وبهذا الشأن، ينتظر الوفد باهتمام نتائج أعمال المجلس في المستقبل.

٥٧ - **السيدة وانغ** (الصين): قالت إن وفدها يساند تقارير مجلس مراجعي الحسابات، وإن لاحظ التأخر الحاصل في إصدارها. وأعربت عن تأييد الوفد لجوانب كثيرة في بيان ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي.

٥٨ - وأشارت إلى تأكيد وفدها على أن المراجعة الخارجية للحسابات أداة ثمينة تمكن الدول الأعضاء من الوقوف على تنفيذ البرامج وتسييرها والتحقق مما إذا كان رصد الموارد يجري وفقا للأهداف المحددة. ومن ثم، فلا غرابة في أن تولي الدول الأعضاء اهتماما كبيرا لأعمال المجلس.

٥٩ - وأعربت عن قلق وفدها البالغ إزاء بعض المشاكل التي ذكرها مراجعو الحسابات، ولا سيما أوجه العجز وحالات تجاوز المبالغ المعتمدة في بعض الصناديق الاستئمانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المخالفات المرتكبة على مستوى تعيين بعض الاستشاريين والخبراء وتوظيفهم. ويؤكد وفدها أن المجلس يقدم في تقاريره نصائح مفيدة للمؤسسات حتى تحسن أداءها، ويكشف لها عن حالات الغش والمخالفات المرتكبة كي تضع حدا لها.

٦٠ - وقالت إن الوفد الصيني أحاط علما، في الوثيقة A/57/416، بتنفيذ إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لتوصيات المجلس، المتمثلة في وضع معايير محددة أو مؤشرات للأداء تكون مرجعا في تقييم مدى تنفيذ البرامج واستحداث آلية لرصد ردود الفعل، والقيام، استنادا إلى ذلك، بإعداد استراتيجيات كفيلة بتحسين جودة خدمات الاجتماعات والمؤتمرات. ولاحظ الوفد أن هذه الإدارة تبدي حاليا قدرا أكبر من الجدية وتبذل جهودا كبيرة لتحسين نوعية عملها وتتوخى إرضاء المستفيدين من خدماتها.

٦١ - وأشارت إلى أن بعض التوصيات المقدمة منذ عدة سنوات لم تنفذ بعد وأعربت عن رغبة الوفد في معرفة سبب ذلك، وعن أمله في أن يقدم المجلس إيضاحات بهذا الشأن في تقاريره المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.